"و اقع ومعوقات المسؤولية الاجتماعية بالمنظمات الجز ائرية بين الفاعلية الاتصالية ومطلب التنمية المستدامة

THE REALITY AND OBSTACLES OF SOCIAL RESPONSIBILITY IN ALGERIAN ORGANIZATIONS BETWEEN COMMUNICATIVE ACTIVITY AND THE DEMAND FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT

أ.د ليلى فيلالي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مخبر الدراسات الدعوية والاتصالية / الجز ائر

الملخص

تقوم فكرة المسؤولية الاجتماعية في المنظمات من خلال مسؤوليتها تجاه البيئة الخارجية، و تشمل المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الواسع و الشامل الالتزام بتحقيق التوازن بين أطراف متعددة ولكنها مترابطة، تصل بين مصالح كل من المنظمات الإنتاجية و حاجيات العاملين فيها والبيئة الخارجية و المجتمع، حيث تنطلق المؤسسة من ثوابت أخلاقية عالية وممارسات عمل مسؤولة في كافة عملياتها وتعاملاتها كمشروع ترسمه إدارة الاتصال كاستراتيجية لتجسيد المسؤولية الاجتماعية عند تصميم وتنفيذ البرامج وتحقيق المصالح الخاصة والمجتمعية.

يسعى البحث للإجابة على الإشكالية الآتية: ما أهمية المسؤولية الاجتماعية في الاستراتيجية الاتصالية للمنظمات لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع الجز ائري بصفة خاصة؟

تتشكل خطة البحث من ثلاثة محاور: يخصص المحور الأول لتوضيح معنى المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها، ويحدد المحور الثاني مفهوم التنمية المستدامة و أبعادها ويعالج المحور الثالث المسؤولية الاجتماعية كمرتكز أساسي في الاستراتيجية الاتصالية للمنظمة في المجتمع العربي مع إسقاطات على و اقع المؤسسات جز ائرية.

الكلمات المفتاحية : المسؤولية الاجتماعية ، الفاعلية الاتصالية ، التنمية المستدامة

ABSTRACT

The idea of social responsibility in organizations is based on its responsibility towards the external environment, and social responsibility in its broad and comprehensive sense includes the commitment to achieve a balance between multiple and interconnected parties, linking the interests of each of the productive organizations with the needs of their workers and the external environment and society, where the institution starts from high ethical constants and responsible work practices in all its operations and dealings as a project drawn up by the Communication Department as a strategy to embody social responsibility when designing and implementing programs and achieving private and societal interests

The research seeks to answer the following problematic: What is the importance of social responsibility in the communication strategy of organizations to achieve sustainable development in Arab societies , parcularly in the Algerian society?

The research plan consists of three axes: The first axis try to clarifying the meaning of social responsibility and its fields, the second axis defines the concept of sustainable development and its dimensions, and the third one deals with social responsibility as a basic pillar in the organization's communication strategy in the Arab community, with projections on the reality of Algerian institutions.**Keywords: social responsibility , communicative activity, sustainable development**

المؤلف المرسل : ليلى فيلالي ، الإيميل: filali.leila@yahoo.fr

1. المقدمة

ظهرت المسؤولية الاجتماعية نتيجة لتطور المنظمات وتعقدها ومحاولة إسهامها في تطوير نوعية الحياة والارتقاء بها وضرورة تعزيز القيم الاجتماعية والإنسانية في المجتمعات. كما أنه من الحتمية أيضا الحصول على رضا المجتمع لتحقيق أهداف المنظمات ووسائل عملها، لأن المسؤولية الاجتماعية تقوم على الالتزام المستمر من قبل المنظمات بالتصرف وفقا للقيم الأخلاقية واحترام موظفيها والاهتمام بتنمية المجتمع من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة و ذلك على المستوى الداخلي والخارجي على السواء.

يسعى البحث -في هذا المقام- للإجابة على الإشكالية الآتية في تساؤل مركزي : ما أهمية المسؤولية الاجتماعية في الاستراتيجية الاتصالية للمنظمات لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة؟

تتشكل خطة البحث من ثلاثة محاور: يخصص المحور الأول لتوضيح معنى المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها، ويحدد المحور الثاني مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها ويعالج المحور الثالث المسؤولية الاجتماعية كمرتكز أساسي في الاستراتيجية الاتصالية للمنظمة في المجتمع العربي مع إسقاطات على واقع المؤسسات جزائرية.

2. مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها :

1.2 معنى المسؤولية الاجتماعية :

لا يزال مفهوم المسؤولية الاجتماعية يعالج في إطاره المعنوي أكثر منه في بعده العملي. فلا زالت المسؤولية الاجتماعية للمنظمات والمؤسسات تشكل مفهوما قارا، إذ ليس هناك تعريفا موحدا ومتفق عليه عالميا، غير أن معظم التعريفات تتفق في جوهرها على أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام بالممارسة الأخلاقية في تعامل المنظمة مع الإنسان و المجتمع و البيئة، فترتكز في معناها على البعد الاجتماعي الأخلاقي إلى جانب البعد الربحي للمؤسسة من أجل تحقيق العوائد بالتزام المنظمة الدائم بمتطلبات التنمية المجتمعية و تحسين نوعية ومستوى وظروف الحياة لأفراد المجتمع.

كما تعني المسؤولية الاجتماعية ضمان التزام قطاع الاعمال بالقوانين والمعايير الأخلاقية، من حيث تأثير نشاط قطاع الأعمال على العاملين، على المستهلكين، على البيئة والمجتمعات المحلية و المجتمع ككل. ويجب أن تفهم المسؤولية الاجتماعية على أنها استثمار في المجتمع أكثر من كونها عمل خيري.(خضور ،26-04-2011،موقع إلكتروني)

يُوجه رونالد لوي **(Ronald M. Lowy)** الانتباه إلى حقيقة هامة مؤداها عدم وجود اتفاق عام حول ماهية مفهوم المسؤولية الاجتماعية على وجه التحديد، وما هي أفضل السبل التي يمكن استخدامها لقياسها. (عبد الله الزعبي، (30-08-2010)، موقع إلكتروني)

ويقدم "جيم جاريسون**(Jim GARRISON)** وأونتوني جوردون رود **(Anthony gordon RUD)** تعريفا للمسؤولية على أنها "نزوع الفرد إلى التفكير المسبق في النتائج المحتملة لأي خطوة مقترحة وقبول هذه النتائج عن قصد".(عبد الله الزعبي، (30-08-2010)، موقع إلكتروني)

وعلى الرغم من أهمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية وحيوية الدور الذي تقوم به في حياة الفرد والمجتمع على حدٍ سواء،[4] يرى البادي أنه من أكثر المصطلحات شيوعاً وأكثرها ارتباطاً بأفكار وثقافة المجتمع الذي تدور حوله فكرة المفهوم و يُرادف عدداً من المصطلحات في اللغة الانجليزية وهي: (عبد الله الزعبي، (30-08-2010)، موقع إلكتروني)

1- **الاهتمام الاجتماعي** Social Concern

2- **الضمير الاجتماعي** Social Conscience

3- **المشاركة الاجتماعية** Social Involvement

4- **الاستجابة الاجتماعية** Social Response

تنبع –إذن- فكرة المسؤولية الاجتماعية في المنظمات من خلال مسؤوليتها تجاه البيئة الخارجية، و تشمل المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الواسع و الشامل الالتزام بتحقيق التوازن بين أطراف متعددة و لكنها مترابطة، تصل بين مصالح كل من المنظمات الإنتاجية و حاجيات العاملين فيها والبيئة الخارجية و المجتمع. و هناك عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية. فالبعض يراها بمثابة تذكير للمؤسسة بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه، بينما يرى البعض الآخر أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها المؤسسات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع. ويرى آخرون أنها صورة من صور الملاءمة الاجتماعية الواجبة على المؤسسات.

ويمكن التفريق بين اتجاهين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية: ".(عبد الله الزعبي، (30-08-2010)، موقع إلكتروني)

يرى **الاتجاه الأول** ضرورة وجود إطار تنظيمي للمسؤولية الاجتماعية وإلزام الشركات بضوابط تنظيمية من قبل الدولة من خلال تعليمات ومواثيق (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، هولندا).

في حين ينظر **الاتجاه الثاني** إلى المسؤولية الاجتماعية على أنه نشاط تطوعي لا يتطلب قوانين أو ضوابط تنظيمية أو قواعد محددة تلزم الشركات بمسؤولياتها تجاه المجتمع كون المسؤولية طوعية، و سيؤدي وضع الضوابط إلى المزيد من البيروقراطية، إضافة إلى ان وضع القواعد والضوابط يجعل الشركات تلتزم بما هو مطلوب منها فقط دون زيادة.

ولكن للمسؤولية الاجتماعية-في تصورنا- اتجاهان: اتجاه إلزامي وآخر طوعي. فلابد أن تجمع المسؤولية الاجتماعية بين الاتجاه ذي السمة الإلزامية(دفع الضرائب، تأمين العمال، المسؤولية تجاه البيئة....) والاتجاه ذي السمة الطوعية (الأعمال الخيرية، المساهمة في البحث والتطوير، عوامل التحفيز، المسؤولية تجاه العمال..)

وقدم الباحثون العديد من التعريفات للمسؤولية الاجتماعية من بينهم بيتر دراكر **(Drucker)** ، فقد بيّن **(Drucker)** أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، ومن وجهة نظر **(Holmos)** تمثل التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه و ذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر و تحسين الخدمات الصحية و مكافحة التلوث و خلق فرص عمل و حل مشكلة الإسكان و المواصلات و غيرها، إلا أن كل هذه الآراء تتفق من حيث مضمون هذه المسؤولية الاجتماعية للشركات أن لها تعريفات هي: (عوض بن إدريس رضوان ، 04-08-2017

أ) التعريف الكلاسيكي: يعود للعالم آدم سميث **(ADEM SMITH)** الذي أكّد على أنّ كافة منظمات الأعمال تسعى لتقديم أفضل الخدمات لعموم المجتمع وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح وبما ينسجم مع الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة. فالربح هنا أصبح هدفاً أحادياً تسعى إليه المنظمة.

ب)التعريف الإداري: الذي تمّ إدراكه سنة 1930، حيث تمّ التحوّل من الهدف الأحادي إلى هدف آخر يتمثل في تعظيم رضا المديرين أنفسهم وبحثهم عن القوة والأمان والموقع المتميّز في ظّل نمو واتساع المنظمة، وأشار فرنسيس سيتون **(FRANCIS X.SUTTON)** في بحثه سنة 1956، إلى كون المسؤولية الاجتماعية تظهر وتبرز في الشركات الكبيرة من خلال موازنة إدارة المنظمة ما بين عدد من العناصر المتفاعلة معها (حملة الأسهم، المقرضين، الموردين، الزبائن والحكومة) والتي يكون لها تأثير كبير في مساعدة المديرين على تقديم المزيد من المنافع العامة نحو المجتمع.

ج) **التعريف البيئي** :الذي إختلفت تسمياته من نموذج البيئة الاجتماعية عند **(JACOBY)** والنموذج النوعي لحياة المديرين عند **(HAY-GRAY)** إلى نموذج وجهة النظر العامة لـ**(WILLIAMS)** ، بدأت ملامحه تظهر سنة 1960 بتحَسُّسْ المديرين في كون مسؤوليتهم الاجتماعية لا تنحصر داخل المنظمة فحسب ولا ترتبط بالسوق حصرًا، بل تمتد إلى أطراف وفئات متعدّدة تتمثل في عموم المجتمع.

وقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها "الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل". (عيران ،2006، موقع إلكتروني)

ونشر الاتحاد الأوروبي سنة 2001 كتابا بعنوان" نحو المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات " في اقتراح منه لتحديد إطار للمؤسسات التي تود الاستثمار في مشروع التنمية المستدامة وقدم فيه تعريفا للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة **(RSE) (Responsabilité Sociale des Entreprises)** بأنها : الإدماج التطوعي للانشغالات الاجتماعية والبيئية للمؤسسات في أداء نشاطاتها التجارية وعلاقتها بأصحاب المصالح. أن تكون مسؤولا اجتماعيا لا يعني الالتزام التام بالقوانين فقط ولكن يتجاوز الأمر إلى ضرورة الاستثمار في الرأسمال البشري والبيئة وأصحاب المصالح.(La plateforme de l'engagement RSE et développement durable، /93/201010)

وعرفت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي **(ISO) 26000** "المسؤولية الاجتماعية" بأنها "الأفعال التي تقوم بها المؤسسة، لتحمل مسؤولية آثار أنشطتها، على المجتمع والبيئة حيث تكون هذه الأفعال متماشية مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة، وتكون قائمة على السلوك الأخلاقي والامتثال للقانون المطبق والجهات العاملة في ما بين الحكومات ، وتكون مدمجة في الأنشطة المستمرة للمؤسسة أما مؤسسة العمل الدولية، فتعرّف «المسؤولية المجتمعية للمؤسسات» بأنها «المبادرات الطوعية التي تقوم بها المؤسسات ، علاوةً على ما عليها من التزامات قانونية. وهي طريقة تستطيع أن تنظر بها أي مؤسسة في تأثيرها على جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتعد المسؤولية المجتمعية للمؤسسات تكملة للوائح الحكومية، أو السياسة المجتمعية وليست بديلاً عنهما.(La plateforme de l'engagement RSE et développement durable، /93/201010)

كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها " جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية. و بالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا. و لذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم(بقدور ، بكار ، 14/15 فيفري 2012 ، ملتقى دولي)

وتعرف منظمة الأمم المتحدة المسؤولية الاجتماعية للشركات، على أنها توسع المفهوم باستخدام عبارة " تحلي الشركات بروح المواطنة العالمية"، التي تغطي كلا من حقوق ومسؤوليات الشركات عبر الوطنية في السياق الدولي. وبإمكان الشركات عبر الوطنية أن تظهر تحليها بروح المواطنة الصالحة عن طريق اعتناق واستصدار عدد من القيم والمبادئ المتفق عليها عالميًا في ممارسات فرادى الشركات وفي دعم السياسات العامة الملائمة على السواء في مجالات حقوق الإنسان، وفي ظروف العمل وحماية البيئة(بقدور ، بكار ، 14/15 فيفري 2012 ، ملتقى دولي) .

2.2 مجلات المسؤولية الاجتماعية للمنظمة:

وتحدد مجالات المسؤولية الاجتماعية للمنظمة في : (خضور ،26-04-2011،موقع إلكتروني)

- ✓ **المسؤولية تجاه العاملين:** تتضمن المساهمة في التأمينات الاجتماعية، نظام الرعاية الصحية، توفير الأمن

الصناعي ،توفير برامج تدريبية ، المساعدة في تأمين سكن للعاملين ووسائل النقل.

- ✓ **المسؤولية تجاه العملاء والمستهلكين:** الشفافية والنزاهة، عدم الغش أو تقديم منتجات مؤذية صحيا، توفير بيانات عن المنتج وصلاحيته، إعلان وترويج صادق.
- ✓ **المسؤولية تجاه المجتمع:** دفع الضرائب وعدم التهرب، التبرع للمؤسسات والجمعيات الخيرية وتقديم الإعانات للفقراء ومساعدتهم، إقامة معاهد تعليم وتدريب وتقديم منح دراسية، تقديم إعانات في الحالات الصحية والثقافية وفي حالات الكوارث.
- ✓ **المسؤولية تجاه البيئة:** منع التلوث ودرء الأخطار البيئية الناجمة عن النشاطات الإنتاجية، الاهتمام بالصناعات النظيفة بيئيا، والاستثمار في تدوير النفايات.

3.2. أخلاقيات الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمة:

لا يمكن الحديث عن المسؤولية الاجتماعية بدون الحديث عن أخلاقيات أفراد وجماعات ومؤسسات المجتمع في التعامل مع المسؤولية الاجتماعية في الإطار الإنساني الذاتي والذي ينبع من مدى احترامهم لهذا المبدأ الإنساني، والذي من أجله نهضت مجتمعات وتقدمت بفعل أواصر الترابط والتماسك السائد بين أفراد المجتمع الواحد. ومن أبجديات البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية نذكر(عليوي،2016، موقع إلكتروني)

- **الالتزام** :يعدّ هذا العنصر العامل الرئيس لدى أيّ فرد من أفراد المجتمع، وهذا لن يتحقق بدون رغبة ذاتية وإصرار دؤوب من قِبل الفرد نفسه في تطبيق هذا القرار وتنفيذه، حتى يكون نموذجًا عمليا للاقتداء به من قِبل الأفراد داخل أيّ وحدة من وحدات المجتمع الواحدة.
- **التنشئة الاجتماعية السليمة** :وهذه بحاجة إلى توعية متكاملة الأركان من قِبل الأسرة والمدرسة والمؤسسات المجتمعية في فهم المسؤولية الاجتماعية فهمًا كاملًا نابعًا من الانتماء والمواطنة للدولة وللمجتمع حتى يستشعروا معًا أهميتها، ومدى قدرتهم الفعلية على تطبيقها وممارستها مستقبليًا داخل مجتمعهم.
- **الإحساس والتعاون:** لا يمكن أن يُكتب للمسؤولية المجتمعية عناصر السلامة والنجاح بدون توافر الشعور والإحساس الذاتي اتجاه أي حدث طارئ أو مشكلة ما، ولهذا يستوجب دائمًا المبادرة والتعاون في إطار البناء المجتمعي المتماسك بعيدًا عن عوامل التفكك والانهيار المجتمعي.

3. التنمية المستدامة و أبعادها:

1.3 معنى التنمية المستدامة :

يعود الفضل في نحت هذا المفهوم و تأصيله نظريا إلى كل من الباحث الباكستاني محبوب الحق و الباحث الهندي أمارتايا سن و ذلك خلال فترة عملهما في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. فالتنمية المستدامة بالنسبة إليهما هي تنمية اقتصادية-اجتماعية، لا اقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية. كما أن الوزير الأول النرويجي كرو هارلم برونتلاند ***Brundtland*** **Gro Harlem** لعبت دورا مهما في ترسيخ هذا المفهوم و تحديد ملامحه الكبرى ، ففي سنة 1987 صدر تقرير عن الأمم المتحدة حاملا لاسم برونتلاند***Brundtland*** ، يلح على أن التنمية يفترض فيها تلبية الحاجيات الملحة الحالية دون التفريط في الحاجيات المستقبلية . و هذا كله يفضي بنا إلى التأكيد على أن التنمية المستدامة تتمثل التنمية استنادا إلى منطق التوزيع العادل للثروات و تحسين الخدمات و تجذير مناخ الحريات و الحقوق ، و ذلك في توازن تام مع تطوير البنيات

و التجهيزات دونما إضرار بالمعطيات و الموارد الطبيعية و البيئية ، إنها بهذه الصيغة تنمية موجهة لفائدة المجتمع المحلي مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات و حقوق الأجيال القادمة و هذا ما يبصمها بطابع الاستدامة. (لخضاري ، 2018، المجلدأ، العدد50، ص209- 221)

و في ما يلي تعريفات أخرى أعطيت للتنمية المستدامة :

§ عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير

المؤسسات على نحو يعزز كلا من امكانات الحاضر و المستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته .(بوزيان الرحماني هاجر ، بكدي ،فطيمة،2018، موقع إلكتروني)

§ قال عنها مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية لعام 1987 بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" . (عارف، موقع إليكتروني، 2018/02/17).

§ عرفت التنمية المستدامة من طرف(مجلس منظمة الأغذية والزراعة عام 1988) على أنها: "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة. فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على (الأراضي) والمياه والنبات والموارد الوراثية (الحيو انية) لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية".(عارف ، 2020،/12/03، موقع إلكتروني)

كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية و الاقتصادية الاجتماعية الثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي.(الخطيب،2000،ص220)

§ وعرفت من قبل(مجلس حكومات استراليا عام 1992)بأنها: "استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الإيكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل"." (**عارف ، 2020،/12/03، موقع إلكتروني)**

2.3 أبعاد التنمية المستدامة:

تعد التنمية المستدامة -كما أسلفنا ذكره_ مفهوما عاما وتعبيرا شاملا يتناول كافة بنى المجتمع ويشمل جوانبه المادية والمعنوية، وليست التنمية مجرد عملية نمو اقتصادي وإنما هي عملية لها أبعاد حضارية واجتماعية، فهي استراتيجية حضارية شاملة ، ومن الجدير بالذكر أن مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام أكثر شمولاً، فالنظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة توجب ألا تتم هذه التنمية بمعزل عن الضوابط الدينية والأخلاقية، وفي الوقت نفسه فإن هذه النظرة تعنى بالنواحي المادية، جنباً إلى جنب مع النواحي الروحية والخلقية، فلا تقتصر التنمية المستدامة على الأنشطة المرتبطة بالحياة الدنيا وحدها، وإنما تمتد إلى الحياة الآخرة، بشكل يضمن تحقيق التوافق بين الحياتين، ويجعل صلاحية الأولى جسر عبور إلى النعيم في الحياة الآخرة ، حيث أن جوهر التنمية هو تنمية الإنسان نفسه. فهي تنمية أخلاقية تهدف إلى تكوين الانسان السوي الذي يشكل مجتمع المتقين، بالتوازي مع مختلف أنواع التنمية المادية.(سبقاق،30-03-2018، موقع إلكتروني)

وتتعدد أبعاد التنمية المستدامة لتشمل جوانب كثيرة هي ما يأتي:

أ) **التنمية الروحية :** وتعني توفير البعد العقائدي أو الإيديولوجي للتنمية، ذلك البعد الذي يتضمن كافة جوانب الحياة ويحدد للفرد حريته وحركته واختياراته. وأول ما توفره التنمية الروحية هي التعاون على المصالح الوجدانية للمجتمع. "فالتنمية الروحية مطلوبة، عند إعادة بناء الحقل الديني، كما في التنمية الشاملة في المجتمع، وتتطلب تكويناً بشرياً متوازناً، وبجوهر أخلاقي خلاَّق، وبثقافة إيمانية، ومحاسبة ونقد ذاتي، وعمل وسلوك يحققان عمارة الأرض، وكل ألوان التعمير في الحياة الكونية".(يوسف ،2016/06/26 ، جريدة الخليج)

ويرتكز البعد المعنوي للإنسان على بناء الانسان وتنميته ذاتيا، وذلك بتربيته دينيا وروحيا وخلقيا وقيميا ليقوم بالدور المنوط به في عبادة الله وتعبيد خلقه له ونشر القيم والأخلاق التي هي جوهر الدين الحنيف، فإذا أهمل هذا البعد في مشروعات التنمية فإن ذلك يؤدي إلى الانهيار الحضاري، وقد نجحت الدول الغربية في تحقيق التنمية المادية إلى حد كبير، ولكنها أهملت الشق الروحي والمعنوي فيها، فكانت النتيجة ما نرى من تفشي الجريمة وتفكك الاسرة والانحلال الخلقي ومختلف الأمراض والاضطرابات النفسية،(سبقاق،30-03-2018، موقع إلكتروني).

إذ تشمل التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي تنمية الإنسان في ذاته روحاً وفكراً، بالإضافة إلى تنمية البيئة الخارجية المحيطة به في مختلف نواحي الحياة، مما يجعلها تقوم على بعدين أساسيين: أولهما :تنمية الإنسان وبنائه، وثانيهما :إعمار الأرض والحفاظ على ثرواتها. (سبقاق،30-03-2018، موقع إلكتروني).

ب) **التنمية الذاتية :** وتعني الاعتماد على قوى العمل المحلية والمواد الخام الأولية المتوافرة في البيئة وعمليات الإنتاج والمعرفة المحلية وتطويرها وفقا للتكنولوجيا المستوردة.

ج) **التنمية النفسية :** بمعني تنمية طموحات المواطنين بالصورة التي تدفعهم نحو التطلع نحو المستقبل والسعي لتحقيق حياة افضل وتعد احد الابعاد الاساسية للتنمية المستدامة . لأنه واقعيا لا يمكن تحقيق أي إنجاز ما لم تكن هناك طموحات دافعة إليه.

د) **التنمية الإدارية والتشريعية :** وهي الجهود التي يجب بذلها باستمرار لتطوير الجهاز الإداري في الدولة سعيا وراء رفع مستوى القدرات الإدارية عن طريق وضع الهياكل التنظيمية الملائمة لحاجات النفس والتصورات القانونية لضبط حركة الحياة. وهي التطوير الشامل للجهاز الإداري للدولة لرفع مستوى قدراته الإدارية لتمكينه من القيام بوظائف الدولة بشكل عام وبوظائف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنمية في كافة المجالات بشكل خاص.

ذ) **التنمية البيئية:** أحدثت ثورة الانسان التكنولوجية نقلة هامة علي المستويات المادية للمجتمع الحديث وفي مقابل ذلك أدت إلى الإسراف في استنزاف الموارد الطبيعية، والإنسان في تطوره مع البيئة أخذ يطور تعامله هذا، إلا أن انشغاله بأن يأخذ من البيئة قدر المستطاع جعله ينسى كيف يحافظ عليها بدءا بتقليع الأشجار و انتهاءا بحادثة تشرنوبيل بالاتحاد السوفيتي السابق، وبات الإنسان يبحث كيف يمكن أن يتخلص من الدمار الذي يسببه للبيئة. وبدا واضحا له أن مصانعه تلوث الهواء وأن سيارته مصدر للتلوث والإزعاج وأن سلاحه يدمر ولا يبني . ولهذا لم تعد التنمية في حد ذاتها هي المشكلة وإنما المشكلة هي التنمية المتوافقة مع البيئة. ويشمل الحل جانبين: أولا في التوعية البيئية من خلال وسائل التربية والإعلام بهدف جعل الفرد واعيا بالعلاقات البيئية ولدوره في صون البيئة وتعريفه بوسائل العمل الخلاق لحمايتها وهذا الجانب يحتاج إلى المشاركة الجماهيرية أي إسهام الناس جميعا . والجانب الآخر يتمثل في السعي نحو ربط التنمية بالبيئة بحيث تصبح التنمية البيئية الطريق الصحيح لتحديد طرق التنمية المناسبة والتي تحتم ضرورة بناء التكنولوجيا البيئية والمحلية من خلال الاعتماد على النفس. فالتنمية

البيئية بهذا الشكل تعني استغلال العدد الضخم من السكان في الإنتاج وتصبح القوى العاملة المحلية أقل تكلفة وأكثر فائدة من استيراد التكنولوجيا المتطورة جدا في عمليات الزراعة والبناء. (الشيخي ،2020/07/13، موقع إلكتروني)

ر) **التنمية العلمية والبحثية والتكنولوجية :** فالتنمية التكنولوجية هي الجهود المبذولة لإتاحة معلومات أو معرفة جديدة يمكن استخدامها بكفاءة في العمليات الإنتاجية ولها تأثير ملحوظ على التكلفة وعلى نوعية المنتج وكمية الإنتاج وجودته.

ز) **التنمية البشرية :** تعرف التنمية البشرية طبقا لما ورد في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها عملية توسيع اختيارات الناس وهذه الاختيارات نهائية بطبيعتها، غير أنها تتحدد من الناحية الواقعية بمحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية بالإضافة الي ما يمكن أن يكون متاحا من سلع وخدمات ومعارف لتلبية هذه الاختيارات التي يمتد مجالها من الحاجات الي الطعام والشراب والسكن والتعليم والصحة والبيئة النظيفة الي آخره ... إلى التوعية في المشاركة في كل ما يجري في المجتمع.

س) **التنمية الاجتماعية :** هي تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير روح العصر بطرق ديمقراطية تهدف إلى بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات.

ش) **التنمية السياسية :** وهي تعبئة الجماهير وتفاعلهم مع النظام القائم وعدم وقوفهم موقف اللامبالاة وتتسم بدرجة من المشاركة الشعبية الواسعة.

ص) **التنمية الاقتصادية :** وهي التي تؤثر علي الجانب المادي للتنمية فتهتم بطريقة تحسين وتنظيم استغلال الموارد الاقتصادية بغية تحقيق زيادة في الانتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من الزيادة في السكان. وتشمل كافة المجالات الاقتصادية الزراعية والصناعية والمالية والتجارية ... وغيرها.

وهكذا تتكامل أنواع التنمية العشر لتشكل فيما بينها أبعاد التنمية المستدامة والتي هي الإطار الجامع لهذه الأنواع بشكل عام. من هنا تأتي أهمية وسائل الاتصال باعتبارها الوسيط الذي من خلاله يدرك الناس أدوارهم في برامج التنمية المستدامة وخططها المختلفة. (الشيخي ،2020/07/13، موقع إلكتروني)

4. ممارسة المسؤولية الاجتماعية كاستراتيجية اتصالية و تنموية بالمنظمات في المجتمعات العربية:

اكتسبت المسؤولية المجتمعية بعداً دولياً بعد أن صدر الميثاق العالمي من الأمم المتحدة عام 2000، وهي مجموعة من السياسات المعنية بوضع معايير وضوابط للأعمال في إطار مبادئ عالمية ونبض حاجات المجتمع والمسؤولية المجتمعية كرسالة مبكرة وترسيخها في مؤسسات القطاع الخاص والعام لتؤدي دورها في خدمة الوطن والمساهمة في مسيرته التنموية، وهي نظرية أخلاقية تركز على أن أي كيان سواء كان مؤسسة منظمة أو فرداً يقع على عاتقه العمل لمصلحة المجتمع ككل وبالتالي فهي أمر يجب على كل فرد القيام به للحفاظ على التوازن ما بين احتياجات وتطلعات أفراد المجتمع والاقتصاد.

وتعد المسؤولية المجتمعية من المفاهيم الحديثة في مجتمعاتنا العربية مصطلحا وتنظيما، وظهر بشكل مبكر في الدول الغربية نتيجة لاحتياج المجتمع المدني لها، لأنها واحدةً من دعائم الحياة المجتمعية الهامة ووسيلة من وسائل تقدم المجتمعات، حيث تقاس قيمة الفرد في مجتمعه بمدى تحمله المسئولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين والاهتمام بقضايا المجتمع الذي تعيش فيه وتعمل ضمنه وان لم تكن القضايا لها علاقة مباشرة بمجال عملها بل لتمكين الحلول للتنمية المستدامة والاهتمام بنمط العمل

حيث تنطلق المؤسسة من ثوابت أخلاقية عالية وممارسات عمل مسؤولة في كافة عملياتها وتعاملاتها كمشروع ترسمه إدارة العلاقات العامة كاستراتيجية لتجسيد المسؤولية الاجتماعية عند تصميم وتنفيذ البرامج وتحقيق المصالح الخاصة والمجتمعية.

1.4 تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بهدف تحقيق مكاسب:

لقد أصبحت المؤسسات مطالبة بإدراج المسؤولية الاجتماعية ضمن سياساتها بهدف توجيه اهتمامها صوب قضايا المجتمع والبيئة وتحقيق التنمية المستدامة. بيد أن هذا المفهوم ليس بالجديد، فقد ظهر وتطور في الفكر الغربي مع تطور النشاط الاقتصادي. فهناك من يرجع تاريخ أول شرارة للمسؤولية الاجتماعية إلى القرن الثامن عشر الذي شهد تزايد النقابات العمالية المطالبة بتحسين أوضاع العمال. هذه الحركات كانت سببا في زرع أول بذرة للمسؤولية الاجتماعية في النظام الرأسمالي. (بقدور ، بكار ، 14/15 فيفري 2012 ، ملتقى دولي)

إن تتبع التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يظهر أن تبني هذا المفهوم في العالم الغربي جاء نتيجة للإفرازات السلبية للأنظمة الغربية وبالأخص النظام الرأسمالي الذي فشل في تحقيق العدالة الاجتماعية. هذا الفشل الذي قامت علي أساسه الشيوعية ثم ثبت عجزها هي الأخرى في تحقيق ذلك بينما تحاول الرأسمالية معالجة الآثار السلبية المترتبة عن ممارساتها الاقتصادية الخاطئة. (بقدور ، بكار ، 14/15 فيفري 2012 ، ملتقى دولي)

إن الأسباب السالفة الذكر هي التي أدت إلى مطالبة أو إلزام المؤسسات الاقتصادية بالمسؤولية الاجتماعية فهي إذن أسباب خارجية. أما الأسباب الداخلية أو الدوافع الخفية التي تجعل الشركات تتبنى برامج المسؤولية الاجتماعية فهي تلك المكاسب المتعددة التي تعود عليها من خلال ذلك فهي بالأصل مؤسسات اقتصادية همها الأساسي هو تحقيق مصالحها والمحافظة على استمرارها. و من بين المكاسب التي تستفيد منها الشركات من خلال اهتمامها ببرامج المسؤولية الاجتماعية نذكر: (بقدور ، بكار ، 14/15 فيفري 2012 ، ملتقى دولي)

- تحسين سمعة الشركات.
- تسهيل الحصول على الائتمان.
- استقطاب الكفاءات البشرية.
- بناء علاقات قوية مع الحكومات.
- رفع قدرة الشركات على التعلم و الابتكار.

2.4 أهمية المسؤولية الاجتماعية للمنظمة على مستوى الدولة:

تنبع المسؤولية الاجتماعية على مستوى الدولة في الأخذ بزمام المبادرة في تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقها، وهذا يعني أن تتحمل السلطة السياسية والإدارية مسؤوليتهما في الإشراف على تأمين كافة الاحتياجات اللازمة للمواطنين ومساعدتهما. وتعمل على توفير التوجيهات العملية التي تجعل من المسؤولية الاجتماعية قابلة للتطبيق و الممارسة العملية، مع تعزيز مصداقية التقارير المعدة من أجل عرض تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية عبر كل المؤسسات في البلاد بالإضافة إلى التوافق مع الاتفاقات و المبادرات الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. ولعل أمثلة ذلك:

المثال رقم[1]: **وزارة الصحة**، والتي من المفترض أن تقدم الخدمات الصحية العامة للمواطنين بشكلٍ مباشر نابع من حرصها الدائم على أهمية العلاج المجاني، وأن يكون بإمكان أي مريض الذهاب للمشفى للعلاج مع توفر الأدوية اللازمة لعلاجه، وهنا يقع على الوزارة ممثلة بالوزير والمدير العام للمشفى والوكلاء العامين بتوفير الأدوية والعلاج اللازم للمرضى.

المثال رقم [2] **وزارة الشؤون الاجتماعية وقضايا الأسرة**، حيث يقع على كاهل الوزارة متابعة الأسر الفقيرة والحالات المهمشة كالأفراد الذين يعانون من الإعاقات الدائمة والمزمنة والتي تحتاج إلى جهد مستمر من قِبل الوزارة والمدراء والأخصائيين في متابعتهم والإشراف عليهم، وتأمين المستحقات المالية التي تكفيهم بعيدًا عن العَوَز والانتظار المادي من أحدٍ ما، واستصلاح بيوتهم إذا كانت في وضع غير لائق مما يجعلها تتطلب ترميمًا وإصلاحًا لكي يكون المواطن قادرًا على العيش كبقية أفراد المجتمع الواحد.

إن نجاح المسؤولية الاجتماعية لا يقتصر فقط على جهد واحد، بل بحاجة لتضافر جميع الجهود من أجل الإسهام الفعال في بناء مجتمعٍ يتمتع أبناؤه بروح المبادرة والمسؤولية والأخذ بزمام المبادرة نحو تشكيل واقعٍ مغاير للواقع الحالي، وهذا لن يتم إلا باقتناع كل فردٍ ومواطنٍ بأهمية المسؤولية الاجتماعية، وأن تكون نابعة من داخله حتى تتوحد هذه الجهود في بناء منظومة اجتماعية يشارك فيها الكل، ويشعرون بأنهم أعضاء فاعلين لديهم القدرة على تحمل أعباء الواقع بروح طيبة، وإلا سنصبح عندئذ أفرادًا عاجزين لا نتمتع سوى بالكسل والعجز والاستجداء غير المجدي من قِبل الآخرين لمساعدتنا وإنقاذنا من الواقع السلبي، ونتحول تدريجيًا عبر الزمن إلى مجرد هياكل بشرية تتلقى المعونات والمساعدات الإنسانية من أجل الاستمرارية فقط، بعيدًا عن أي مبادرة أو استشعار داخلي بأهمية المسؤولية كمفهوم يجب أن يكون له تأثيرٌ فعلي على أرض الواقع.(عليوي ، 2016، موقع إلكتروني)

هناك العديد من التجارب العالمية التي يمكن الاستفادة منها في مجال المسؤولية الاجتماعية: .(خضور ،26-04-2011،موقع إلكتروني)

- أحدثت بريطانيا وزارة خاصة للمسؤولية الاجتماعية .

- تملك الدانمارك تجربة ناجحة في هذا المجال ، حيث أطلقت منذ العام 1994 حملة لترويج المسؤولية الاجتماعية، وأحدثت مؤشرا اجتماعيا لقياس مساهمة الشركات العامة والخاصة في المسؤولية الاجتماعية(صفر للشركات التي لا تساهم في المسؤولية الاجتماعية و100نقطة للشركات النشيطة جدا)

- تجربة " مؤسسة الإمارات للاتصالات "التي قدمت دعما ماليا كبيرا لمشاريع التكافل الاجتماعي، مثل، مشروع زايد للإسكان وصندوق ازواج الخيري.

-الكثير من دول العالم تمتلك تجارب في مجال المسؤولية تتفاوت في نجاحها، مثل التشيلي، الميكسيك، الهند، تايلاند، الفيليبين، سنغافورة.

3.4 ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الجزائرية ومعوقاتها :

من أجل إسقاط البعد النظري على واقع حال المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، نستشهد بدراسة لعينة عشوائية من مؤسسات الغرب الجزائري عكست نتائجها التطبيقية أن المؤسسات الجزائرية تمارس مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المساهمين و الزبائن/المستهلكين، في حين تمارس الحد الأدنى من المسؤولية الاجتماعية عندما يتعلق الأمر بالعمال و الموردين و البيئة، ونقصد بالحد الأدنى للمسؤولية الاجتماعية البعد القانوني الذي يكفل لهذه الأطراف عدة حقوق يتوجب على المؤسسة أن تؤديها تجاههم. و بالمقابل فإن هذه الممارسات ليست مؤسسة على أي فلسفة للمسؤولية الاجتماعية، مما يؤكد أن هذه المسؤوليات لا تدخل في إطار المسؤولية الاجتماعية، إنما يمكن إدماجها تحت مسميات أخرى. كما لاحظت الباحثة غياب أي برامج اجتماعية تمارسها المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة تجاه المجتمع، باستثناء عدد قليل جدا منها، و هذا يعكس بوضوح أن أهم طرف يجب أن يحظى بحقه من المسؤولية هو في الواقع محروم منها . في حين يحظى المساهمون أو الملاك بأكبر

قدر من الاهتمام، كما تقل نسبيا البرامج التي تعنى بحماية البيئة و الحفاظ عليها، حيث قيمت المسؤولية الاجتماعية تجاهها من طرف عينة الدراسة بالمتوسطة.(مقدم، بكار ، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير، المجلد السابع ، العدد1، (https://www.asjp.cerist.dz/en/article/6779

و من المؤكد أن هذه النتائج هي نتيجة حتمية للعراقيل الكثيرة التي تحول دون ممارسة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر لمسؤوليتها الاجتماعية بشكل مرضي و جيد .و لعل من أكثر هذه العراقيل: مقدم، بكار ، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير، المجلد السابع ، العدد1، (https://www.asjp.cerist.dz/en/article/6779

- انعدام المخصصات المالية الكافية لتمويل برامج المسؤولية الاجتماعية.

- غياب الإطار التنظيمي و القانوني لبرامج المسؤولية الاجتماعية في أغلب المؤسسات الخاصة و العمومية.

-غياب المبادرات اللازمة لتشجيع هذه البرامج في المؤسسات، حيث لا يوجد أي هيئة تعنى بهذا الموضوع، و لا يوجد حوافز تشجيعية مثل الجوائز التشجيعية، كما يغيب أي مؤشر لقياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات.

- ضعف في تنفيذ القوانين المتعلقة بالعمل و مكافحة الفساد و الرشوة، و محاربة التهرب

الضريبي و الاحتيال .مما أدى إلى تفشي هذه الظواهر في كثير من المؤسسات الوطنية.

- تناقص ثقافة العمل الخيري لدى المؤسسات بشكل كبير، و إهمالها لحق المجتمع في الاستفادة من مساهماتها، فالدولة هي أكبر طرف يهتم بالتنمية الاجتماعية.

- غياب لأي استراتيجية في مجال المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الوطنية في الجزائر .حيث تكتفي المؤسسات في أحسن الأحوال بالعمل الخيري و التطوعي على فترات معينة.

- غياب التقارير البيئية و الاجتماعية، و تقارير المسؤولية الاجتماعية في معظم المؤسسات الاقتصادية سواء العمومية أو الخاصة الوطنية.

- غياب الدور الإعلامي، حيث نادرا ما يتم الحديث عن هذه المواضيع و التعريف بها .و هذا يغيب ثقافة المسؤولية الاجتماعي في قطاع الأعمال الجزائري من جهة، و من جهة أخرى يجعل المعلومات المتعلقة بالبرامج الاجتماعية لبعض الشركات غير متوفرة.

- غياب التنسيق بين :الدولة، القطاع العام، القطاع الخاص، أصحاب المصلحة في مجال مبادرات المسؤولية الاجتماعية، مما يجعل بعض هذه المبادرات لا تتجه نحو تحقيق سياسة تنموية مخطط لها.

يمكن أن نلاحظ نشاطا ملموسا لفروع الشركات الأجنبية لممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية على اعتبارها جزء من السياسة العامة التي تنتهجها الشركة الأم، حيث تمتلك هذه الشركات خبرة كبيرة في هذا المجال. تشارك الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر ببرامج المسؤولية الاجتماعية لفائدة المجتمع،

هذه البرامج تمارس كجزء من الاستراتيجية العامة للشركات الدولية، لكن غالبا ما يكون هدفها هو الحفاظ على صورتها و ليس مشاركة في خطط التنمية الاجتماعية و الاقتصادية. وعلاوة على عملية الإشراف على المؤسسات فإن المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتزم تقديم تكوين لخبراء جزائريين لمرافقة المؤسسات في تحسين التزاماتها بخصوص مسؤوليتهم الاجتماعية. مقدم، بكار ، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير، المجلد السابع ، العدد1، (https://www.asjp.cerist.dz/en/article/6779

وفي إطار عصرنة قطاع تسيير المياه عمدت الجزائر بالشراكة مع شركات أجنبية من فرنسا وألمانيا و إسبانيا إلى إمضاء عقود شراكة للإدارة لمدة 5سنوات في وهران والجزائر العاصمة و قسنطينة من أجل نقل الخبرة. ففي قسنطينة تم الاتفاق مع مرسيليا للمياه و تم بها إنشاء مديرية للاتصال هدفها تسيير الاتصال و العلاقات مع الإعلام. و من أجل تنفيذ سياسة الإدارة وجب التوجه نحو البعد البيئي للمؤسسة من خلال تسطير برامج خاصة لفائدة الأطفال من أجل إبراز مسؤوليتها الاجتماعية، كما كان واضحا في مختلف برامجها الاتصالية أين عملت على دمج التطهير مع الماء. إضافة إلى إعلام الجماهير بأن عملية تصفية الماء تتم عن طريق عملية الأوزوناسيون بدل الكلور. و حاولت قدر الإمكان التواصل مع المواطن من أجل الاقتراب أكثر منه بإنشاء مراكز استقبال هاتفية و تكوين العاملين في الاتصال و الاستقبال(Direction de communication,2013).

إن عرض واقع الحال المنظمات بالمجتمع الجزائري، يدفع إلى محاولة البحث في سبيل إيجاد الطرق العملية لتغيير هذا الواقع، و محاولة غرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية في مؤسساتنا و تطوير ممارستها بشكل صحيح.

ومع تطور مفهوم العلاقات العامة دورها ووظيفتها في المؤسسات بكل أنواعها، يبرز الدور الفعال لهذه المهنة في الاضطلاع بأدوار اجتماعية مهمة و الالتزام بمسؤوليات اجتماعية جليلة إن كان من حيث الحفاظ على صورة مشرقة للمجتمع أو حتى معالجة بعض المشاكل و تجاوز الأزمات التي قد تواجه شرائح كبيرة في المجتمع أو حتى المجتمع بأكمله. كما أن باستطاعة العلاقات العامة الإسهام في عملية الارتقاء بالمؤسسات الاجتماعية و غيرها من المؤسسات إلى التوقعات المنشودة. و على العكس يمكن للعلاقات العامة أن تؤدي إلى حالات غير محمودة إذا فشلت في أداء دورها أو إذا تخلت عن أداء هذا الدور.

5. الخاتمة :

لازال مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المجتمعات العربية لم يعرف بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية في جوهرها تتميز بالطابع المعنوي، أي أنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الاختيارية. ومن هنا فقد تعددت صور المبادرات والفعاليات بحسب طبيعة البيئة المحيطة، ونطاق نشاط المنظمة وأشكاله، وما تتمتع به كل منظمة من قدرة مالية وبشرية.

و المسؤولية المجتمعية تتبناها المؤسسات في أعمالها وأنشطتها استجابة لمتطلبات المجتمع القانونية والأخلاقية والقيمية والبيئة والتي تمثل ركيزة أساسية في ممارسات العمليات الاتصالية للمنظمة من أجل تحقيق التنمية المُستدامة من خلال التزام المنظمة بخدمة المجتمع كخيار استراتيجي في جميع المؤسسات، ولا يمكن بلوغ ذلك من دون التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية التي تصبح جزءاً عضوياً من عمل المؤسسة.

6. المراجع

- **المؤلفات:**

1- الخطيب ، نهى ،(2000)، **"اقتصاديات البيئة و التنمية"** ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، جامعة القاهرة ،،ص220.

- **الأطروحات:**

2- قادري، محمد الطاهر،(2007)" **آليات تحقيق التنمية المستدامة**" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2007 ،ص . 49

- **المقالات:**

3- لخضاري.صالح (2018). "**واقع التنمية المستدامة في الجزائر –الاستراتيجية والجهود-**"، *مجلة العلوم* الإنسانية)، جامعة الإخوة مونتوري قسنطينة ، المجلد1، العدد50، ص209- 221 , *http://revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/view/2839* ، تاريخ الزيارة : 2020/11/25.

4- مقدم وهيبة وبكار بشير ، "**المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق المواصفة الدولية ايزو 26000للمسؤولية الاجتماعية**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة وهران2، المجلد السابع ، العدد1 https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/154/7/1/6779، ص 05- 27 ، تاريخ الزيارة : 2020/10/12.

5- يوسف ،الحسن ، (26/06/2016) "**التنمية الروحية**"، جريدة الخليج، *http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/367716d1-570b-4732-9f04-d65d7dba741c#* ، تاريخ الزيارة: 2020/11/25.

- **المداخلات:**

6- بقدور عائشة، بكار آمال،(**14/15 فيفري 2012**)، "**المسؤولية الاجتماعية بين الإلزام والالتزام**"، الملتقى الدولي الثالث حول: "منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية"، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر *iefpedia.com/.../* ، تاريخ الزيارة:2020/12/03.

7- بوزيان الرحماني هاجر ، بكدي فطيمة،(2018) "**التنمية المستدامة في الجزائر بين تمية التطور وتطوير واقع التسيير**" ،جامعة الشلف ، الجزائر *http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_2.pdf*، تاريخ الزيارة 08 /2020/12.

- **مواقع الانترنيت:**

8- الشيخي، فاضل، 2020/07/31 ، "**انعكاسات العولمة على واقع التنمية بدول العالم الثالث**" ، boulemkahel.yolasite.com، الزيارة:2020/12/03.

9- خضور، رسلان،(11-04-2011) ، "**المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال**"، الندوة الرابعة والعشرون حول "التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، المحاضرة رقم26 ،-http://www.mafhoum.com/syr/articles_11/11 khadour.pdf ، ص4، تاريخ الزيارة: 2020/12/12

10- سبقاق ، فطيمة ،(30-03-2018) "**أبعاد التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي**" ، شبكة الألوكة، *https://www.alukah.net/culture/0/126508/*، تاريخ الزيارة : 2020/08/22

11- عبد الله الزعبي، ابتسام ،(30-08-2010)، **مفهوم المسئولية الاجتماعية**"، كلية التربية جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن -الرياض، *http://www.gulfkids.com/vb/showthread.php?t=5184*، تاريخ الزيارة 2020/12/09.

12- عوض بن إدريس رضوان ، مريم (04-08-2017)"**شمولية مفهوم المسؤولية المجتمعية**"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، *http://democraticac.de/?p=48246*، تاريخ الزيارة: 2020/12/06.

13- عيران ، رقية ،(2006) "**المسؤولية الاجتماعية للشركات: بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية**" ، *https://www.aman-palestine.org/.../9bac71d55f54af3f7e4e470126.*، تاريخ الزيارة :2020/12/05.

14- عليوي معاذ (2016)،"**ماذا نعني بالمسؤولية الاجتماعية**"، مركز برق للأبحاث والدراسات، *https://barq-rs.com/* ، تاريخ الزيارة 2020/12/01:

15- نصر ، عارف ، "مفاهيم دولية"، http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp تاريخ الزيارة : 2020/12/03

Books

16- *Direction de communication(2013), Guide de l'entreprise SEACO.*

Website

17- La plateforme de l'engagement RSE et développement durable, (06-11-2020)***«RSE (Responsabilité Sociale des Entreprises) : définition»*** ; https://e-rse.net/definitions/rse-definition/#gs.rB=EwkU, visité : 10/12/2020

6- المراجع:

- ***القرآن الكريم:***

سورة الانعام

سورة البقرة

سورة التوبة

سورة الجاثية

سورة المائدة

سورة النساء

سورة غافر.

- **المراجع الأخرى:**

- خالد عثمان و عبدالرحمن عبدالله. (2018). أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة ودورها في كشف ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة العامة السودانية (دراسة ميدانية على المراجعين الخارجيين في السودان). مجلة العلوم الإدارية، كلية العلوم الإدارية ، يناير (العدد الثاني).

- محسن احمد الخضيري. (2005). حوكمة الشركات. مصر: مجموعة النيل العربية.

-محمد حسن نزال. (2014). دور المعايير المحاسبية وأخلاقيات المهنة كضوابط للممارسات المحاسبية "دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية". قسم المحاسبة؛ كلية الأعمال. جامعة الشرق الأوسط.

- محمد عبد الحليم عمر. (2000). الأخلاق الإسلامية والمحاسبة. نـدوة القيم الأخلاقية الإسلامية والاقتصاد. القاهرة: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر.

- مصطفى حسن بسيونى السعدنى. (2007). مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات. المؤتمر الدولي مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة. كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الإمارات العربية المتحدة.

- نجم عبود نجم. (2005). أخلاقيات الإدارة في عالم متغير. القاهرة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

- نوال صبايحي. (2016). أخلاقيات المهنة المحاسبية أساس حوكمة المؤسسات. مجلة معارف ، السنة الحادية عشر، ديسمبر (العدد 21).

-John, S. (1996). Management and Organizational Behavior. USA: Prentice Hall Inc, New Jersey.

-Mary C. Gentile) .February .(2005 ,International Business Consultant) . Electronic Journal of the U.S (المحرر، Managers for the Future.

-Stark, A. (1993). What Is The Matter With Business Ethics? Harvard Business Review Bol 71 , May-June (No. 3).